الصحافيون كبش محرقة السياسيين

التوتر العالي في المنصورية أنموذجًا

مهى زراقط

درج كثيرون على إطلاق تسمية «السلطة الرابعة» على الصحافة. وذهب المغالون في تقدير الدور الذي تلعبه إلى تسميتها بـ«السلطة المضادة». إلّا أن الممارسة العملية تكشف أن العاملين في بلاط «صاحب الجلالة» عاجزون عن ممارسة السلطة التي تمنحهم إياها مهنتهم. فالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالعمل الإعلامي في لبنان تهمّش الصحافيين إلى حدّ كبير، وتحوّلهم إما إلى أدوات، أو إلى أكباش محرقة، خصوصًا عندما تدخل القضية التي يعالجونها في خانة التسييس. هذا ما سنحاول الإضاءة عليه من خلال قضية «التوتر العالي في المنصورية».

يؤخذ على الصحافيين غالبًا، أنهم ينسون لمصلحة من هم يعملون.

أكاديميًّا، يتعلّم طالب الصحافة أنّ مهنته، (والصحافة مهنة)، تقوم على أمر أساسي: إيصال المعلومة الصحيحة إلى الجمهور. أي إن المستخدِم الأول للصحافي هو جمهوره العريض متلقي المعلومة التي يقدّمها له، وليس أيّ شخص آخر. أما عمليًّا، فالواقع مختلف. إذ تتعدّد الأطراف التي يجد الصحافي نفسه بأنه يعمل لصالحها. فمرّة يكون مستخدِمه هو ربّ عمله في المؤسسة التي يعمل فيها، أو من يقف خلفه. ومرة يكون السياسي، أو المرجع، الذي يخصّه بأخباره. وأحيانًا قد يكون المجموعة التي ينتمي إليها، أو يشاطرها أفكارها، إلخ.

لا يتحمّل الصحافي وحده مسؤولية هذا الالتباس في تحديد «مستخدِمه». إذ إن ظروف ممارسة هذه المهنة معقدة فعلًا، خصوصًا أن واحدة من وظائفها الأساسية هي تشكيل الرأي العام. وهذا ما يفسّر محاولات أطراف عدّة امتلاك «مشكّلي الرأي العام» وإدارتهم.

النقاش المهني والأخلاقي حول هذا الموضوع قديم، إلا أنه يبدو ملحًّا اليوم أكثر من أي وقت مضى في ظلّ التحدّيات الجديدة التي تواجه الصحافيين بفعل انتشار تقنيات التواصل الحديثة والتطوّرات التي شهدتها وسائط التواصل الجماهيري عبر الإنترنت. هذه التغييرات أنتجت تحوّلات في «الفضاء العام»، أتاحت للمواطن التصدّي بنفسه لمهمة طرح قضاياه، ما يسمح بالقول إن مهنة الصحافة تعيش اليوم تغييرات جذرية، بدأت آثارها

تظهر سواء على صعيد التقنيات أو الممارسة. هذا الواقع الذي يعيشه الكثير من الصحافيين اليوم حول العالم، ينسحب بالطبع على اللبنانيين منهم. بل هو قد يبدو فاقعًا أكثر لأن النظام الإعلامي اللبناني قائم على المحاصصة والتسييس، ما يجعل الصحافيين في موقع لا يُحسدون عليه. وهذا ما بات يدركه المواطنون أيضًا، فلم يفوّتوا بدورهم فرصة الاستفادة من هذا الواقع، كما من الواقع السياسي المأزوم، لمصلحة إثارة قضاياهم.

يدخل هذا البحث في آليات الممارسة الإعلامية من خلال دراسة حالة حظيت بحيّز واسع من التغطية الإعلامية، هي قضية «التوتر العالي في المنصورية». وهو يحاول أن يكشف القناع عن العلاقة الملتبسة بين السياسي، الإعلامي والمواطن.

تجدر الإشارة، بداية، إلى أسباب اختيار هذا الموضوع.

يمكن القول إن مرحلة التحضير للبحث بدأت من خلال المتابعة المباشرة لموضوع التوتر العالي في المنصورية. بوصفي صحافية أعمل في جريدة يومية، لاحظت أنه، بقدر ما كان لافتًا في السنوات الأخيرة حجم التسييس الذي شهده هذا الملف، كان لافتًا أيضًا عدم انجرار غالبية الأهالي إلى لعبة التسييس هذه. المواطنون لم يسمحوا للسياسيين باستغلالهم بخلاف ما وقع فيه عدد من الصحافيين، الذين تخلوا في تغطيتهم الإعلامية، في كثير من الأحيان، عن قضية الأهالي، مهمّشين صحة المواطنين، لصالح تغطية تصاريح النواب والسياسيين.

الانغماس في العمل اليومي لم يكن يتيح الغوص أكثر في الموضوع لمعرفة كيف نجح الأهالي في إدارة «معركتهم»، وتحديد المشاكل أو المعوّقات التي تعترض ممارسة الصحافيين السليمة لمهنتهم. لذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن سؤالين أساسيين:

ـ كيف استطاع المواطنون إبقاء قضيتهم حية كلّ هذه السنوات وأن يجعلوا منها هاجسًا يقضّ مضاجع كل الوزراء الذين تسلّموا حقيبة الطاقة والمياه منذ العام 1997 إلى اليوم؟

ـ في ظلّ طغيان السياسة على المشهد الإعلامي اللبناني، أي هامش للحراك يمكن للصحافي الفرد أن يؤديه في مؤسسته، وهل يمكننا الاستنتاج تاليًا أن الصحافي الملتزم هو المهمّش الأوّل؟

وللإجابة عن هذين السؤالين، يعتمد البحث على المنهج الوصفي، كما يتضمّن عددًا من المقابلات الميدانية غير الموجهة التي أجريت مع المواطنين، الناشطين، السياسيين والصحافيين المعنيين بالقضية.

المحطات التلفزيونية: تسلّم وتسليم

في 8 أيلول/ سبتمبر 2008، بثت قناة «أو. تي. في» حلقة استثنائية من برنامج «فكّر

مرتين»، لمناقشة ما يعرف إعلاميًّا بـ«قضية التوتر العالي في المنصورية». فانتقل البرنامج من الاستديو، إلى مركز الأمانة العامة لتجمّع المدارس الكاثوليكية في منطقة عين نجم، وشارك فيه جمهور كبير من أهالي المنطقة، بالإضافة إلى الضيوف الأساسيين من المعنيين. خلال البرنامج، سأل المواطن وسام روكز، عما يستطيع المواطن، الرافض لمشروع تمديد خطوط التوتر العالي، القيام به ليدافع عن نفسه، عندما تؤازر القوى الأمنية عمّال شركة كهرباء لبنان في تركيب عواميد التوتر العالي في المنطقة. أجابت مقدّمة البرنامج، شيرلي المرّ، سريعًا: «اتصلوا بنا، نأتي ونصوّركم». بدت واثقة من إجابتها، التي فُهم منها أن التلفزيون هو من يدافع عن المواطنين، أو قادر على فعل ذلك. وهذا ما سنكتشف أن المواطنين والسياسيين أيضًا صدّقوه، فأولوا وسائل الإعلام، لا سيما التلفزيون، أهمية قصوى في قضية التوتر العالي، كلّ لخدمة الغرض الذي يريده.

في تشرين الأول من العام 2011، حصل ما كان روكز خائفًا منه. توجهت القوى الأمنية إلى المنطقة لتؤازر عمّال شركة كهرباء لبنان في تركيب خطوط التوتر العالي هناك، لكن الـ«أو.تي.في» لم تحضر لتصوّر تحرّك الأهالي، بخلاف عادة كانت قد درجت عليها خلال خمس سنوات، واكبت خلالها احتجاجات الأهالي الذين تصدّوا غير مرة، مع نواب «تكتل التغيير والإصلاح»، لتمديد خطوط التوتر العالي في منطقتهم. غابت «أو.تي.في» إذًا. لكن محطات تلفزيونية أخرى كانت حاضرة، مثل «أل.بي.سي» و«أم. تي. في» و«المنار»، وتمثّلت المفاجأة في حضور قناة «المستقبل»، التي لم يسبق لها أن غطّت أي تحرّك من تحركات الأهالي الرافضين للمشروع منذ أكثر من 12 عامًا. «المستقبل» لم تكتف بتغطية تحرّك الأهالي، بل واكبته ببرامج خاصة لم تحلم بها قضية التوتر العالي يومًا. فبثّت ثلاثة برامج في وقت الذروة خلال شهر ونصف. وقد استمرّ «المستقبل» بمفاجأة أهل المنطقة، ومفاجأة جمهوره أيضًا، إذ انبرى عدد من نوّاب «تيار المستقبل» للدفاع عن وجهة نظر الأهالي، وهم الذين طالما سبق أن طالبوا بالإسراع في إنجاز المشروع.

السبب المباشر لهذا التغيير في المتابعة الإعلامية، هو استلام «التيار الوطني الحر» لحقيبة وزارة الطاقة والمياه، في ظلّ غياب «تيار المستقبل» عن الحكومة. وهي المرة الأولى التي يغيب فيها عن الحكومة وزراء محسوبون على تيار الرئيس الراحل رفيق الحريري منذ توقيع اتفاق الطائف. بناء عليه، انقلبت المعايير. والمشروع الذي كان «تيار المستقبل» من أبرز المدافعين عنه، صار «تلفزيون المستقبل» من أبرز المنابر التي تنبّه إلى خطره على الصحة العامة. والعكس صحيح، تحوّلت قناة «أو.تي. في»، التي خاضت حملة إعلامية موجَّهة للتحذير من خطر التوتر العالي، إلى منبر يدحض مخاوف المواطنين من الأضرار التي يسببها الأخير.

بين هاتين التغطيتين الإعلاميتين، يفترض أن يجد المواطن نفسه ضحية السياسيين الذين قدّمت لهم قضية التوتر العالي مادة جيّدة للتجاذب السياسي، خصوصًا مع توافر كلّ عناصر الجذب فيها: قضية صحية إنسانية، انخرط فيها تيار سياسي ثم تخلى عنها، فتلقفها تيار سياسي آخر كان يعارضها. هكذا جيّر كلّ طرف سياسي وسائل الإعلام التابعة له لمحاربة خصمه، متستّرًا بالحرص على صحة المواطنين.

بالنسبة إلى المراقب من بعيد، الاستنتاج بأن قضايا المواطنين الصحية والاجتماعية هي المهمّشة، أمر بديهي. طالما أن الإعلام لا يزال يلحق السياسة في لبنان، وليس العكس، إذ يفرض الأول أجندته على الثاني. إلّا أن المتابعة الدقيقة تكشف وجود مهمّش آخر يختبئ خلف المواطن المهمّش (طبيعيًّا؟)، وهو الصحافي. وسنكتشف أن المواطن، في هذه القضية حصرًا، لا يزال الرابح الأكبر، لأنه أحسن إدارة معركته مستفيدًا من التناقضات الكثيرة المحيطة بالقضية. وهذا ما تجلى في حراك حصل في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2011 . طبعًا القضية لم تنته هنا، وهي مرشحة للاستمرار في ظل تشبث كلّ من الحكومة والأهالي بموقفه، وهو ما سنضيء عليه في مسار البحث الذي أجري في خضم كل هذا الحراك.

أهمية المشروع:

قبل أن نشرح كيفية نجاح الأهالي في تحقيق مطالبهم، من المفيد الإشارة إلى أهمية مشروع مدّ خطوط التوتر العالي بالنسبة إلى قطاع الكهرباء في لبنان. إذ ترى كلًّا من شركة كهرباء لبنان ومجلس الإنماء والإعمار، وفق ما ورد في بيان مشترك أصدراه، في 8 آب 2011، أن أهمية تنفيذ خط المنصورية تكمن في ثلاث مسائل أساسية:

ـ «على مستوى استجرار الطاقة الكهربائية من الدول المجاورة: يتيح لمؤسسة كهرباء لبنان إمكانية الربط الكهربائي الفعلي (Synchronism) مع شبكة دول الربط الكهربائي العربي على خط الربط كسارة ـ الديماس 400 ك.ف. إضافة إلى إمكانية زيادة الطاقة الكهربائية المستجرة من هذه الدول، لتصل إلى حدود 260 ميغاوات على محوّل كسارة 400 ك.ف، تاليًا زيادة التغذية بالتيار الكهربائي لكل لبنان.

ـ على مستوى شبكة النقل (توتر عال): يؤمن المشروع ثباتًا أفضل للشبكة وإمكانية تصريف كميات إنتاج إضافية من معملي الزهراني ودير عمار على توتر 220 ك.ف، إضافة إلى تخفيض الهدر الفني على شبكة النقل.

ـ على مستوى شبكة التوزيع: حل مشكلة تصريف الطاقة الكهربائية من معمل دير عمار إلى منطقة جبل لبنان، وذلك عبر نقل حمولة بعض مخارج التوتر المتوسط التي تغذي منطقة جبل لبنان إلى محطات الـ220 ك.ف».

كما يذكر البيان نفسه أن «استكمال المشروع يكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى منطقة المتن الشمالي، لأنه يمكّن من تأمين بدل لتغذية مخارج التوتر المتوسط في محطة المكلس الرئيسة عبر محطتي عرمون وبصاليم، والتي تتغذّى حاليًا من محطة وسط بيروت فقط». ويؤكد البيان «**إن عدم استكمال تنفيذ هذا المشروع يرتب نتائج سلبية ويتسبب بضرر بالغ على المستوى الوطني بصورة عامة وفي قضاء المتن الشمالي بصورة خاصة**».

لكن الأهم من ذلك أن خط المنصورية، وهو عبارة عن خط توتر عال يمتدّ بطول 4 كلم بين منطقتي عين نجم وعين سعادة في المتن، ليس إلا الحلقة الأخيرة من مشروع طاول مناطق لبنانية مختلفة. وهو يشكل أساسًا في مشروع الربط الكهربائي الثماني، الذي انضم إليه لبنان عام 2000.

وقد بدأت القصة قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، ففي إطار التحضير لانضمام لبنان إلى مشروع الربط الكهربائي الخماسي (آنذاك)، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 17 آذار عام 1997 المرسوم رقم 10009، القاضي باعتبار الأشغال العائدة لإنشاء خط هوائي بتوتر عال 220 كيلوفولت بين محطتي بصاليم وعرمون من المنافع العامة. وقضى المرسوم باستملاك أقسام العقارات مع جميع الحقوق اللازمة لتنفيذ الأشغال المذكورة. وفي 26 حزيران 2003، عاد مجلس الوزراء وأصدر مرسوم الاستملاك رقم 10363، المعدّل للمرسوم رقم 10009/ 97 «بناء على طلب مؤسسة كهرباء لبنان، بعدما تبيّن وجود أخطاء مادية في إعداد الخرائط». وبناء عليه رفعت إشارات الاستملاك عن العقارات القديمة، ودوّنت على العقارات التي وقعت ضمن المسار الجديد للخط.

اعتراضات سابقة

مع صدور المرسوم الأول، بدأت الأعمال على الأرض لتركيب خطوط التوتر العالي في عدد من المناطق اللبنانية. ولم يكن أهالي المتن الشمالي (المنصورية، عين نجم، عين سعادة) وحدهم من اعترض على تمديد هذه الخطوط. إذ سجّلت بعض التحركات الاحتجاجية الخجولة، لا سيما في منطقة عرمون، لكنها سرعان ما أخمدت بفعل ضغوط السياسيين التي نجحت في قمعها.

إذًا منذ ذلك التاريخ، لم يكن موضوع التوتر العالي موضع ترحيب من قبل الأهالي الذين رفضوا مروره في مناطقهم. إلّا أن أسباب هذا الرفض في البداية كانت مختلفة عما انتهت إليه. هذا ما يقوله لنا النائب غسان مخيبر، وهو أحد أبرز المتابعين لقضية التوتر العالي منذ البداية: «بدأت أتابع هذا الملف قبل أن أكون نائبًا. فقد كان أهالي المنطقة يعدّون العرائض ويتواصلون مع المرحوم عمي (ألبير مخيبر) لكي يرفعوا دعاوى قضائية ضد الدولة بسبب الاستملاكات». وبالفعل يؤكد الأهالي أنهم انطلقوا في تحركاتهم، وفي بالهم أن

مشكلتهم مع الدولة تختصر بسببين، أولًا لأنها غيّرت في مسار خط التوتر العالي، إذ إنه كان يمرّ في أرض مرجع روحي كبير، فتدخل مرجع سياسي متني وغيّر مساره. وثانيًا بسبب الاستملاكات والحقوق العقارية.

يذكر، في هذا المجال، أن الحكومة اللبنانية كانت تعي أن ما تفعله قد يحمّلها مسؤوليات قضائية، وكانت مستعدة لذلك. إذ نقلت جريدة «المستقبل» عن جلسة لمجلس الوزراء عقدت عام 2003، وخصّصت لبحث قضية الكهرباء، أنها شهدت سجالًا بين نائب رئيس مجلس الوزراء آنذاك، عصام فارس، الذي دافع عن رفض بلديات المتن لمخطط التوتر العالي لديها، وبين وزير التربية سمير الجسر الذي أكد أن «على منطقة المتن أن تخضع، شأنها شأن المناطق الأخرى إلى مخطط الشبكة كما وافق عليه مجلس الوزراء، مع حفظ حق المواطنين في مقاضاة الدولة للحصول على تعويضات».

تطوّر الاعتراض

أسهمت الدعاوى القضائية التي رُفعت، في تأخير بدء الأعمال في خط المنصورية نحو ثلاث سنوات. وهو وقت أكثر من كافٍ لكي يطوّر أهالي المنطقة تحرّكهم الاعتراضي، في موازاة إصرار الدولة على تمرير الخط الذي باشرت بالعمل على مدّه فعلًا ابتداء من العام 2006.

أسهم في تطوير حركة الاعتراض ثلاثة عوامل أساسية: سياسية، اقتصادية، وصحية.

من جهة، آزر نواب المنطقة، المنتمون إلى «تكتل التغيير والإصلاح» المعارض لحكومة الرئيس رفيق الحريري، الأهالي، وكان ممثلون عن حزبي الكتائب والقوات اللبنانية، ينضمون إلى التحرّكات أحيانًا، أو يعلنون عن تضامنهم مع الأهالي. إلّا أن الحراك أخذ بعدًا سياسيًّا بعدما تصدى نواب «التغيير والإصلاح» أنفسهم غير مرة للعمال الذين كانوا يأتون لتركيب الأعمدة والخطوط.

اقتصاديًّا، تتواجد في هذه المنطقة غير مؤسسة كبيرة، أبرزها تجمّع المدارس الكاثوليكية، بالإضافة إلى المشاريع العقارية الكثيرة التي أنشئت في المنطقة بعد صدور مرسوم الاستملاك. ويعدّ أي تمرير لخط التوتر العالي في المنطقة بمثابة ضربة اقتصادية قاضية قد تسبب كسادًا.

غير أن السبب الأهم بالنسبة إلى الأهالي، يتمثل في الخطر الصحي، الذي قد يسبّبه مرور خط التوتر العالي قرب منازلهم. وبفعل المخاوف التي أثارها هذا العامل في نفوس الأهالي، والأبحاث التي قاموا بها، مستعينين بعدد من الباحثين، بدأت حركة الاعتراض تنحو منحى أكثر تنظيمًا.

هذا الاستنتاج يؤكده النائب غسان مخيبر، إذ يروي أن أهالي المنطقة الذين كانوا يزورونه دائمًا للشكوى من تمرير خط التوتر، أثاروا حشريته ليعرف أكثر عن هذا الأمر، ثم طلبنا كنواب في منطقة المتن من رئيس قسم صحة المجتمع، في كلية الطب في جامعة القديس يوسف، البروفسور يوسف سليم أديب أن يعدّ لنا دراسة عن الموضوع، ومن هنا بدأ العمل على خط آخر.

في شباط/ فبراير 2006، أصدر الدكتور سليم أديب تقريره الذي سيصبح مرجعًا لمدة طويلة. وقد جاء فيه: «إن استمرار الشك في تأثير خطوط التوتر على الصحة قد دفع بالمجموعة الأوروبية، عام 1999، إلى وضع توجيهات وقائية لتركيب هذه الخطوط في المناطق السكنية، وكذلك أضافت الوكالة الدولية للبحوث في السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية هذه الحقول الكهرومغناطيسية إلى لائحة المؤثرات الفيزيائية ذات التأثير السرطاني الممكن». ويشير أديب، في دراسته، إلى أنه «من ناحية صحة المجتمع، عندما لا يمكن الجزم بعدم وجود خطر مهم ومستمر على الصحة على المدى الطويل، يفضل أن يعمل بمبدأ الحرص. والدولة الحريصة تسهر على الحدّ من الخطر على المواطن وليس على زيادته، وخصوصًا إذا وجدت بدائل تقنية سليمة وعلمية يمكنها أن تضع حدًّا لشك المواطنين وهلعهم، والبديل السليم الذي لا جدل عليه هو اعتماد الخطوط المطمورة عندما يتعذّر تفادي المناطق المأهولة. ومن واجبات الدولة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار مخاوف المجتمع ومطالبة المواطنين».

تقرير البروفسور سليم أديب أعطى دفعًا جديدًا للتحركات الأهلية. بات هناك دليل علمي يؤكد أن صحة الأهالي قد تكون في خطر. عقدت بعض الندوات العلمية، في وقت تحرّكت فيه المدارس الكاثوليكية لتوعية طلابها بخطر التوتر العالي. فانضم الأخيرون إلى التحرّك، وباتوا جزءًا من التحرّكات التي تنظّم. ويبدو لافتًا تصريح مديرة المدرسة، الأخت دانييلا حروق، خلال تحرّك يعود إلى العام 2006: «نحن نعلن ثورة سلمية على الدولة، ومن سيقوم بالثورة غير الطلاب والأهل؟».

ولادة فضاء عام للقضية

ابتداء من العام 2006 إذًا، يمكن القول إن فضاء عامًّا كان قد بدأ يتشكل في منطقة المنصورية. فضاء عام نعرّفه بأنه «المساحة أو الحيّز الذي يتيح للمجتمع الأهلي أن يناقش السلطة ـ الدولة، وينتقدها»، كما قال الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. فقد أعطى هذا الفيلسوف أهمية كبيرة للصحافة ووسائل الإعلام في تكوين هذا الفضاء، ونقله من الصالونات المغلقة إلى جمهور أوسع، ما يسمح له بتشكيل رأي عام يلتفّ حوله.

النقد الذي تعرّضت إليه نظرية هابرماس لاحقًا، لم يمسّ جوهرها. إذ حاولت الأبحاث

التي تلت أن تربط بين عملية التواصل السياسي وبين الفضاء العام، معتبرة أن الأخير يتشكل من السياسيين، والصحافيين والمواطنين. وهذا ما نراه واضحًا لدى دومينيك فولتون الذي تحدّث عن «مثلث» تتشكل زواياه الثلاث من: السياسي، والصحافي والرأي العام. وفي محاولة لشرح العلاقة بين زوايا المثلث، يقول: إن السياسي لا يمكنه أن يمارس عمله أو ينجح من دون ظهور إعلامي. وبعدما كان السياسي صاحب السلطة في إدارة العلاقة، نجح الإعلام لاحقًا في فرض سطوته وقواعده على السياسيين، خصوصًا الذين لم يتقنوا اللعبة ولم يتمرّسوا في مهارات إعلامية معينة. في حين بقي «الرأي العام» مجرد متلقٍّ هامشي. غير أن فولتون حذّر في كتابه الصادر عام 1997، من اليوم الذي يخرج فيه المواطن، بوصفه رأيًا عامًا، من دوامة صمته (spirale de silence).

تحذير كان في مكانه، وقد أنتج تحوّلات كبيرة في الفضاء العام شرحها برنارد مياج في كتابه الصادر حديثًا تحت عنوان «الفضاء العام المعاصر» إذ لفت إلى أن تنوع وسائل الإعلام وتعددها، أنتج الكثير من الأسئلة الاجتماعية التي بات «الفضاء العام» يناقشها، ويتأثر بها، حتى بات يمكن الحديث عن «فضاءات عامة» تتشكل وفق الوظائف الاجتماعية التي تملأها. أي إن الفضاء العام لم يعد مقتصرًا على السياسي، خصوصًا في ظل أزمة التمثيل السياسي التي نعيشها. طبعًا، هذا الأمر لا يمكنه أن يحصل من دون وسائل إعلام، قد يكون التلفزيون أبرزها حتى اليوم، لأن دوره أساسي في تشكيل الثقافة المدنية. فكلّ ما نراه على الشاشة الصغيرة، يتحوّل سريعًا إلى مادة الحديث اليومي بين المواطنين.

لذلك لا يعدّ تصدّي الإعلام للمشاكل العامة أمرًا بديهيًّا. لأن قرار أي وسيلة إعلامية التصدّي لمشكلة عامة، يعني أن هذه الوسيلة ستخلق من حولها رأيًا عامًّا، وقد تكون هي الدافع إلى حراك ما أو التأسيس لهذا الحراك. يشرح عالم الاجتماع الأميركي جوزف جوسفيلد المشكلة العامة بالقول: إنها «عملية يتم من خلالها تحويل حالة أو وضع معيّن إلى تحدّ حقيقي يحتاج إلى تفكير، إلى القيام باحتجاجات شعبية وقد يشكل مصدرًا وهدفًا للحراك العام». وإذا انطلقنا من هذه الخلفية يمكننا أن نفهم أكثر ما حصل في منطقة المنصورية، وكيف جعل الأهالي من مشكلتهم، قضية رأي عام محلي.

بداية، لجأ الأهالي إلى سياسيي منطقتهم بحثًا عن سبل يسمعون من خلالها صوتهم. هؤلاء لم يبخلوا عليهم بالنصائح. أولى هذه النصائح تفيد أن التحركات المتواضعة، التي كانت تقتصر على ندوات علمية مغلقة هنا، أو لقاءات خاصة هناك، لم تعد مجدية. المطلوب هو المواجهة من خلال النزول إلى الشارع، خصوصًا أن عمال شركة كهرباء لبنان كانوا قد باشروا تركيب أعمدة التوتر العالي.

النصيحة الثانية كانت: «عليكم بالإعلام»، ليس لأن الإعلام يمثّل إحدى وسائل

الضغط على الحكومة فحسب، بل لأن أي تحرّك قد يقوم به الأهالي من دون تغطية إعلامية لن يحظى باهتمام. وهذا ما يعبّر عنه ريجيس دوبريه بقوله: «نحن نعيش في عالم، ما لا يحصل فيه على شاشة التلفاز، غير موجود». وقد أكد باتريك شامباني الفكرة نفسها، حين كتب: إنه «من المعروف أن التظاهرات تصنع بشكل ما من خلال الصحافة. لكن الجديد أننا بدأنا نلاحظ تكاثر التظاهرات التي تنظّم من أجل وسائل الإعلام. بمعنى أنها تحرّكات لم تكن لتوجد لولا وسائل الإعلام».

التفت الأهالي إذًا إلى هذا العامل، وشكلوا سريعًا قائمة بأرقام هواتف عدد من الإعلاميين العاملين في غير وسيلة إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة. يقول بهنام القارح، وهو أحد الأهالي الناشطين، «إن هذه القائمة هي حصيلة علاقات شخصية، كلما رغبنا في إقامة نشاط كان كلّ منا يبادر إلى الاتصال بالوسيلة الإعلامية التي يقيم علاقة مع إعلامييها».

صحيح أن معظم هؤلاء الإعلامين لم يكونوا في مواقع القرار «إلّا أننا كنا نعرف ماذا يريدون. هم يبحثون عن «سكوب» ونحن كنا ندعوهم إليه»، تقول أمينة سر جمعية إنماء عين نجم كارول إبراهيم. طبعًا هي لا تقصد «السكوب» بمعنى السبق الصحافي، وإنما تقصد أنهم، بوصفهم أهالي، كانوا يحرصون على تقديم خبر تتوافر فيه الشروط التي تجعله صالحًا للنشر في أي وسيلة إعلامية. «الإعلاميون يريدون صورة فيها أناس يتظاهرون في الشارع. أطفال يهتفون، ولافتات ونحن كنا نقدّم لهم المطلوب». تضيف: «وإذا رغب السياسيون في الانضمام إلينا لن نمانع». هذه الإضافة هي حصيلة تجربة أعوام، خبر فيها الأهالي السياسيين، وباتوا يعرفون أنهم يحتاجون إلى تواجدهم بينهم لكي «يؤمنوا التغطية الإعلامية». وفي هذا الإطار يشدّد مخيبر على أهمية وجود السياسيين في التحركات: «السياسي يستدعي الإعلام حكمًا، لأن نشاطاته تحظى بالتغطية».

قام الأهالي بواجباتهم الإعلامية جيدًا: كانوا يتواصلون بشكل دوري مع الصحافيين. يصل هؤلاء إلى المؤتمرات الصحافية أو الاعتصامات، فيجدون بيانات مطبوعة في انتظارهم، بالإضافة إلى استعداد دائم للمساعدة. حتى الأطفال تمرّسوا في اتخاذ الوضعيات التي تعدّ الأنسب للصورة، وباتوا يحفظون هتافات مؤثرة تصلح للاستخدام في التقارير الإخبارية من قبيل «ما بدنا نموت تحت العمود».

عمليًّا، تكتب كارول معظم البيانات. وهي تعاتب الإعلاميين الذين يغيبون عن المؤتمرات الصحافية. كما تنسّق مع زملائها الإطلالات الإعلامية. في حال رغبت وسيلة إعلامية ما بالحديث عن الموضوع، يقترح الأهالي أسماء الضيوف، يحضّرون المواد العلمية التي تثبت صحة مخاوفهم، يتصلون خلال البرامج، يكتبون اللافتات. ومؤخرًا باتوا يصدرون، بالتعاون مع ناشطين مدنيين من خارج المنطقة، بيانات يردّون فيها على كلّ ما يصدر من قبل السلطة (الحكومة، الوزارة المعنية، الوزير

المختص، إلخ.) من قرارات. وبعدما أنشاوا موقعًا إلكترونيًّا يتضمن كل المواد العلمية المتعلقة بالموضوع، أنشاوا صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك يناقش خلالها نحو1318 عضوًا مختلف تطوّرات القضية.

هذا التنسيق الإعلامي لا ينفصل عن التحركات الميدانية على الأرض تحضيرًا للاعتصامات. وهي تبدأ من استقاء المعلومات من مصادر في شركة الكهرباء لمعرفة موعد توجه عمّال الشركة إلى المنطقة، إخطار عدد من الصحافيين باحتمال حصول تحرّك ما، مراقبة الطريق فجرًا للتأكد من وصولهم، الاتصال بوسائل الإعلام المرئية إذا كان الأمر يستدعي وصول تلفزيون، أو الاكتفاء بجريدة. بالإضافة إلى الاتصال بنواب المنطقة «وأحيانًا كنا نوقظهم من النوم لكي ينضموا إلى اعتصاماتنا»، تقول كارول.

لم تختلف طبيعة تحرّكات الأهالي مع انسحاب نواب «تكتل التغيير والإصلاح» من الساحة، بعد تولي الوزير جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه وقراره السير بمشروع مدّ خط التوتر. بل يمكن القول إن العكس هو الذي حصل، إذ أدّت المصالح السياسية دورًا في تسليط الضوء على هذا الملف بعدما وجد فيه مناهضو«التغيير والإصلاح» مادة دسمة للتصويب على «التيار».

لم يقع الأهالي في هذا الفخ. حرصوا على الاستفادة من السياسيين الذين ينضمون إليهم، من دون أن يغيّروا شيئًا من مطالبهم. في هذه المرحلة، انضم إلى تحرّك الأهالي ناشطون مدنيون من خارج المنطقة، كما يعرّف رجا نجيم عن نفسه. هو ملمّ بالملف، ويحرص على الردّ على كلّ البيانات التي تتناول الموضوع. كما يطلّ في البرامج التلفزيونية، ويسهل الإطلالات الإعلامية لمعنيين بالقضية من خلال علاقاته مع مؤسسات إعلامية كانت بعيدة عن الساحة. نجيم يركز على المعركة الإعلامية، وفي حين يشير إلى ضغوط إعلامية تتعرّض لها بعض المؤسسات، أو حتى البرامج التلفزيونية لكي لا تتطرق للموضوع، يؤكد: «فتحنا معركة. يقول الوزير آه، منقول 100 آه». أما عمليًّا على الأرض: «حوّلنا المنطقة كلّها إلى جبهة، أقفلنا الطرقات، أقمنا سواتر ترابية، وضعنا حرّاسًا، وكلّ واحد فينا يعرف مهمته».

كيف يمكن أن تواجه الدولة مواطنين مقتنعين إلى هذا الحدّ بعدالة قضيتهم؟

ردود الحكومة

لم تحسن الدولة إدارة المعركة. بل يمكن القول إن اهتمام بعض السياسيين بالقضية، ودعمهم لها، سواء كان ذلك عن اقتناع أم من أجل التصويب على خصومهم، صبّ في مصلحة الأهالي. ويمكن تقسيم مسار أداء الحكومة إلى مرحلتين، في التعامل مع هذا الملف.

المرحلة الأولى، خلال حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري. كان الأخير يعوّل على إقناع الأهالي بالطريقة التي أقنع بها أبناء المناطق الأخرى. أي أن يضغط زعماء المنطقة على المواطنين ليوافقوا، كما حصل في غير منطقة. هذا الأمر لم ينجح في المتن، لأن غالبية قياداتها السياسية كانت تعارض الرئيس الحريري من جهة، كما أن المشروع كان يهدّد المنطقة اقتصاديًّا، من جهة ثانية.

لجأت الحكومة إلى الدراسات لإقناع الأهالي، وأعلنت وزارة الطاقة والمياه، وشركة كهرباء لبنان، منذ العام 2004 عن إنجاز دراسة قامت بها شركة كهرباء فرنسا تؤكد عدم وجود خطر من تمديد خط التوتر العالي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن «الحقل المغناطيسي في أقصى الحالات هو أقل بكثير من المستوى المسموح به عالميًّا، وخاصة بالمقارنة مع توصيات الاتحاد الأوروبي. وبالتالي زالت هذه الاعتراضات في جميع المناطق حيث جرى تنفيذ المشروع باستثناء منطقتي بيت مري وعين سعادة، علمًا أن تنفيذ المشروع في هاتين المنطقتين يتم وفق المعايير نفسها التي اتبعت لدى تنفيذه في سائر المناطق اللبنانية».

وقد بقي السلوك الحكومي على حاله، في عهد الرئيس فؤاد السنيورة. إذ كانت مطالب الأهالي تقابل بوعود بإجراء المزيد من الدراسات. لذلك يبدو لافتًا أن قضية التوتر العالي، على الرغم من الوقت الطويل الذي استغرقته لم تشهد سجالًا إعلاميًّا بين المواطنين والحكومة مماثلًا للسجال الذي حصل في عهد الوزير الحالي جبران باسيل.

قد يكون السبب هو أن الفريق السياسي الذي ينتمي إليه باسيل كان من أبرز المدافعين عن الأهالي، وهو الذي خاض المعركة في وجه الحكومات السابقة رفضًا لتمديد خطوط التوتر العالي هوائيًّا، مطالبًا بطمرها تحت الأرض. بالإضافة طبعًا إلى التسييس الذي جرى التعامل فيه مع هذه القضية.

هنا نصل إلى المرحلة الثانية، مرحلة تولي جبران باسيل حقيبة الطاقة والمياه. منذ البداية، كان باسيل يعي أنه يخوض ملفًّا شائكًا. وهو التفت بدوره إلى الإعلام بوصفه إحدى الأدوات التي يجب أن يخوض من خلالها حملته. فأعلن أن صحة المواطنين هي الهاجس الأول بالنسبة إليه. وبالفعل، عقدت وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة كهرباء لبنان عدة لقاءات مع الأهالي وفاعليات المنطقة المعنية، تمّ خلالها الاستماع إلى هواجس المواطنين واقتراحاتهم. وقد طلب باسيل من مؤسسة كهرباء لبنان ومن مجلس الإنماء والإعمار دراسة البدائل التي اقترحها الأهالي، لا سيما لجهة استبدال الخطوط الهوائية بخطوط جوفية بصرف النظر عن الكلفة. «وبعد إعداد هذه الدراسة التي استغرقت عدة أشهر، تبيّن أن الطمر لا يلغي الحقل المغناطيسي بل يؤثر على تمركزه في الفضاء المحيط به».

هذه النتيجة أعلن عنها باسيل في مؤتمر صحافي عقده مع وزير الصحة العامة محمد جواد خليفة لتوضيح ملابسات ملف التوتر العالي. وقد جهد باسيل، خلال هذا المؤتمر، في شرح وجهة نظره. بدءًا من القول إن «الملف بدأ قبل وصوله إلى وزارة الطاقة منذ العام 1997 وما قبل، وصدر المرسوم عام 1998، وبالتالي لسنا من قام بإجراء الدراسة (...)، وعند استلامنا الملف كان قد نفذ 369 كلم من الشبكة ويبقى وصلة بطول 9، 1 كلم.». وأكد «عدم وجود أي حل، لا تقني، ولا مادي، ولا كهربائي، إلا باستكمال هذا الخط (...)، وإذا كان من ضرر، وهو غير موجود، فهو يطال سبعة أبنية فقط ويبعد الخط أكثر من 16 مترًا عنها».

أما وزير الصحة العامة محمد جواد خليفة، فأكد أن «جميع الخبراء والاختصاصيين والأطباء، أجمعوا بعد إجراء دراسات عديدة علمية في دول العالم كافة لسكان تمر بقرب أماكن سكنهم خطوط التوتر العالي أن أحد أصناف أمراض سرطان الدم عند الأطفال عددها 49 ألفًا في كل العالم، لا تطالهم نسبة تأثير التوتر العالي، نافيًا وجود أي حالة سرطان في لبنان من جراء خطوط التوتر العالي، وذلك كون كافة الحالات مسجلة في سجلات خاصة».

لم يمرّ هذا المؤتمر الصحافي مرور الكرام بالنسبة إلى الأهالي الذين ردّوا عليه ببيان موقع باسم «لجان أهالي ومدارس منطقة عين نجم عين سعادة بيت مري». وجاء فيه إن ما أورده باسيل «ليس بالدقة التي أملناها... فالدراسات والمعايير التي اتبعت في لبنان تعود إلى ما قبل العام 1999، ولم تأخذ في الاعتبار إلّا التأثير الكهربائي لهذه الخطوط، وأغفلت التأثير المغناطيسي الذي هو أخطر وأهم بكثير لما له من تأثيرات سلبية على صحة الإنسان».

لكن باسيل تابع معركته الإعلامية. فوزّعت وزارته مناشير، كما أعدّت إعلانًا تلفزيونيًّا لتعميم خلاصة نتائج دراسة «لجنة وضع معايير تأثير خطوط التوتر العالي على الصحة العامة»، والتي تنفي وجود أخطار ذات دلالة من التوتر العالي. وقد بث هذا الإعلان بكثافة على شاشة «أو. تي. في»، في حين لم يعرض أبدًا على شاشة «أل. بي. سي»، وتوقفت محطات تلفزيونية أخرى عن عرضه بعد أيام «بناء على اتصالات من الأهالي وأعضاء في لجنة المعايير» كما يقول رجا نجيم، مشددًا على خطورة هذا الإعلان «الذي يقول للمواطنين إن لا خطر على حياتهم وهذا كذب».

قوبلت محاولات باسيل إقناع الأهالي بالرفض. ذلك أن حراك الأهالي، وتواصلهم الدائم مع الإعلام، جعل من الصعب على «الدولة» أن تقدّم معلومة مضادة تحظى بمصداقية، أو بانتشار يلقى قبولًا واسعًا. يضاف إلى ذلك عامل أساسي أدى دورًا بارزًا في عدم تقبّل أي بادرة من باسيل وهو: تغيّر مواقف نواب «التغيير والإصلاح» من جهة، والاحتضان الذي استقبل به الأهالي من قبل سياسيين آخرين، ووسائل إعلامهم، من جهة ثانية.

لا يجب أن يغيب عن بالنا أن القضية تفاعلت في مناخ سياسي تتصف فيه العلاقات بين الأفرقاء السياسيين بحدة المواقف، أكثر من أي وقت مضى، كان «من الطبيعي» أن يبادر خصوم باسيل السياسيين إلى استغلال أي قضية للتصويب عليه. «التوتر العالي» كان أحد هذه الملفات التي عدّت مادة دسمة للتصويب على التيار، خصوصًا بعد انكفاء عضوي «تكتل التغيير والإصلاح»، النائبين إبراهيم كنعان وغسان مخيبر. عن ساحة التظاهرات. وهذا ما دفع برئيس التكتل ميشال عون إلى الحديث عنها في تصريح ناري، قوبل بردود عديدة من مناوئيه، وتحوّل ملف «التوتر العالي» إلى ملف سياسي من الدرجة الأولى، وصل إلى حد تبادل الاتهامات الشخصية.

اللافت أن خصوم باسيل لم يقتصروا على منافسيه على الساحة المسيحية (نواب الكتائب والقوات اللبنانية)، بل انضم إليهم، نواب «المستقبل». التيار الذي يفترض أن يكون متبنيًا لهذا المشروع، لأنه يحمل لواءه منذ البداية. خصوصًا أن مراسيم الاستملاك صدرت في عهد الرئيس رفيق الحريري. وصرنا نرى، في مشهد لافت، النائب عاطف مجدلاني معتصمًا مع الأهالي، ومراسلي قناة المستقبل التلفزيونية التي لم تغطّ يومًا أي نشاط للأهالي، ينقلون الخبر مباشرة من موقعه. ولا ينفي أحد المسؤولين في محطة المستقبل، الذين يقرّون بأهمية تمديد خط التوتر العالي، أنهم استغلوا القضية «لأنها ساخنة سياسيًّا وأردنا من خلالها التصويب على باسيل».

يشرح النائب غسان مخيبر تسييس الملف بقوله: «منذ البداية، كان حزبا الكتائب والقوات اللبنانية يدعمان الأهالي، لكن لأننا كنا خارجين من انتخابات، وكان تحرّك التيار الوطني الحرّ ومخيبر هو الأكثر ظهورًا على الأرض، انكفآ. لذلك بدا وكأن الطرف العوني ـ المخيبري هو من يقوم بهذه التحركات فأخذت جزءًا من صورة سياسية». الاستغلال، في رأيه، يقوم به المواطنون لصالح قضيتهم. «عندما كانت المعارضة ضد الحكومة، الناس استغلت هذا الجو واستغلوا البروفيل الذي يعطيه السياسي عندما يحكي. وعندما حصل تغيير بالاكثريات والأقليات، صارت التكلفة أقل على الكتائب أن يحكوا، وبالتالي استغلّ الأهل هذا الانقلاب السياسي لمصلحة الاستمرار في مطلبهم ذاته».

الصحافيون: كبش المحرقة؟

بين المواطنين والسياسيين، قد يكون الإعلاميون أبرز ضحايا هذه القضية. والدليل أنهم رفضوا ذكر أسمائهم في إطار هذا البحث. فالتسييس الذي لحق بهذا الملف، جعله كرة نار في يد الإعلامي الذي يرغب في متابعته مهنيًّا. وإن كان من ملاحظات عامة اتصف بها أداء الصحافيين، إلّا أنه تجب الإشارة إلى اختلاف أساسي في تعامل كلّ من وسائل الإعلام المرئية، والصحافة المكتوبة مع هذه القضية.

لم تغب الصحافة المكتوبة، في معظمها عن تحرّكات الأهالي على الأرض. وكان بعضها يفرد، إلى جانب التغطية الخبرية، مقالات علمية لمتخصصين عن مخاطر التوتر العالي وأثره على صحة الإنسان. والملاحظات التي قد توجه في هذا الإطار إلى الصحافة المكتوبة، لا تتعلق بالمؤسسة، بقدر ما تتعلق بالطريقة التي تابع فيها الإعلاميون أنفسهم هذا الملف.

الأمر مختلف بالنسبة إلى الصحافة المرئية. أولًا، لأن التلفزيون يعدّ الوسيلة الإعلامية الأكثر انتشارًا في لبنان، وتاليًا الأكثر تأثيرًا. بالإضافة إلى أن المحطات التلفزيونية خضعت بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع إلى منطق التحاصص الطائفي والسياسي. السياسيون يملكون معظم المحطات، وهم يتدخلون مباشرة في إدارة برامجها، لذلك انعكس التعامل مع هذه القضية على الإعلاميين العاملين في المحطات التلفزيونية بشكل أكبر، وفق ما سيتبيّن لنا .

يمكن تصنيف الإعلاميين الذين تعاملوا مع هذا الموضوع في ثلاث فئات:

ـ الذين تضامنوا مع القضية، دعموها، لكنهم لم يبذلوا مجهودًا خاصًّا من أجلها. فكانت الإضافة الوحيدة التي قاموا بها: اعتماد الإثارة لاستقطاب الرأي العام.

ـ الذين خضعوا لرغبات مؤسساتهم الإعلامية، فكانوا إما مروّجين لمخاطر التوتر العالي، وإما مقلّلين من شأنها. وفي الحالتين كانت المواكبة الإعلامية تفتقد المهنية.

ـ الذين كانوا يقومون بمهنتهم، من دون زيادة أو نقصان.

يمكن القول إن الفئة الأخيرة تكاد تكون معدودة على أصابع اليد الواحدة. وأغلب المنتمين إليها يعملون في الصحافة المكتوبة. تغطيتهم لموضوع «التوتر العالي» لم تكن يومًا بناء على مبادرة منهم، بل غالبًا ما كانت تلبية لاتصال من الأهالي. «فلان اتصل وأبلغني أنهم سيعتصمون غدًا، فسألت رئيس القسم إن كان يهمه أن أغطي الاعتصام» يقول أحد الصحافيين. أحيانًا قد لا يوافق رئيس القسم على إرسال مندوب إلى مكان الاعتصام، على اعتبار أن لا جديد سيضيفه الخبر إلى تطورات القضية. «قد يُغطّى الاعتصام في حال تزامن مع قرار حكومي جديد أو إجراء عملاني من قبل شركة كهرباء لبنان»، يقول الصحافي. وهو لا ينفي أنه حين يذهب إلى التغطية، يكتفي بالحصول على البيانات التي يكون منظمو الاعتصام قد حضّروها، بما فيها التقارير العلمية التي يقول الأهالي إنها صدرت حديثًا. «وهل تتأكد قبل النشر، أن هذه التقارير صدرت فعلًا؟». يجيب بعد تردد: «لا. لا أفعل». الإضافة الوحيدة على الخبر، التي قام بها صحافي آخر تابع القضية، هي إجراء اتصالات بالسياسيين «لأسألهم مثلًا لماذا تراجعوا عن دعم القضية».

نلاحظ هنا أن الصحافيين مارسوا سلوكًا «مألوفًا»، يعبر عنه آرنود ميرسييه بالقول إنه

«فخ تلقي (الصحافي) للمعلومة من مصادره» التي ترسلها إليه عبر البيانات جاهزة، وتطلب منه نشرها، من دون أن يعيد التدقيق فيها أو يجري أي إضافة عليها».

الفئة الثانية نجدها في المؤسسات التي يملك فيها السياسيون سلطة القرار. تقول صحافية تعمل في جريدة يومية تابعة لأحد السياسيين، منذ أكثر من عشر سنوات: «لم أسمع بملف التوتر العالي في جريدتنا إلا مع تسلّم جبران باسيل لوزارة الطاقة. يجب أن نعترف أن بعض الجرائد في لبنان هي عبارة عن مناشير حزبية. ننشر بناء على أمر اليوم السياسي، ونغيب عن الخبر بناء على الأمر ذاته. وهذا ما حصل معنا في قضية التوتر العالي».

إلّا أن القسم الأكبر من هؤلاء الصحافيين، يعمل في وسائل الإعلام المرئي، التي لم يشهد الموضوع اهتمامًا خاصًّا من قبلها، على مدى سنوات. إذ لم يكن الأمر يتجاوز التغطية الخبرية ضمن نشرات الأخبار. ويمكن القول إن قناة «أو. تي. في» هي أوّل من حوّله إلى «قضية» إعلامية من خلال مواكبتها الدائمة له، ثم من خلال الحلقة الخاصة في برنامج «فكّر مرتين» في أيلول 2008. ويجب ألّا يفوتنا أن هذه المواكبة، كانت مرتبطة أيضًا بمشاركة نواب «التغيير والإصلاح» في الاعتصامات. لكن بعد تسلّم جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه، اختلف تعامل «أو. تي. في» مع هذه القضية. فبثّت الإعلانات المطمئنة التي أعدّتها وزارة الطاقة، بالإضافة إلى التقارير الإخبارية المناقضة لما سبق لها أن بثّته عن أضرار التوتر العالي، بهدف طمأنة الأهالي إلى عدم وجود خطر صحي.

ما تخلّت عنه «أو.تي. في»، تلقفته كلّ من قناتي «أم. تي. في» و«المستقبل».

القناة الأخيرة لم تتطرق يومًا إلى هذه القضية بحسب ما يؤكد الأهالي. أو على الأقل، لم تتطرّق إليها يومًا من وجهة نظر الأهالي، حتى إنها لم تكن تغطي اعتصاماتهم. لكن مع تبني باسيل للمشروع، اهتمت بالملف وتبنّت، في المقابل، مطالب الأهالي. وكان لافتًا تخصيصها ثلاث حلقات من برامجها المسائية للموضوع خلال شهر ونصف. أما قناة «أم. تي. في» فقد قدّمت حلقة من برنامج «تحقيق» عنه، بالإضافة إلى المواكبة الإخبارية المستمرة للملف. الملاحظ أن معظم هذه البرامج والتقارير الإخبارية، كانت تعالج الموضوع بشكل مسيّس. وهذا ما يكشفه قرار متابعة الموضوع، الذي لم يكن سابقًا مثار اهتمام من قبل القناة، ثم تحوّل إلى أبرز المواضيع على أجندتها.

غير أن أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن بعض هذه البرامج، عندما قاربت الموضوع صحيًّا، لعبت بدورها على المؤثرات العاطفية. من برنامج «فكّر مرتين» الذي بث إعلانًا عن وفاة أحد المواطنين (افتراضيًّا)، إلى برنامج «تحقيق» الذي صوّر مصابين بالكهرباء، وآخرين بالسرطان، موحيًا أن التوتر العالي هو سبب هذه الإصابات من دون أي دليل علمي يثبت ذلك. بحيث ظهر أن المواطنين كانوا أكثر دقة علمية من بعض

الصحافيين، من خلال اعتمادهم على التقارير المسندة إلى منظمات صحية ودولية معترف بها.

وهذا يدخلنا ضمن الفئة الأولى من الصحافيين، الذين تبنوا مطالب الأهالي، فروّجوا لها، مستخدمين كل الأساليب، بما فيها عوامل الإثارة على حساب المهنية.

بعض هؤلاء، تبنى القضية مقتنعًا، بما يتوافق مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها. لكن مع اختلاف سياسة الأخيرة، برزت المشكلة. إذ منع بثّ بعض التقارير الإخبارية بناء على «تمنيات» من أصحاب القرار، كما وصلت «تمنيات» إلى مؤسسات أخرى تطلب فيها عدم إقامة حلقات تلفزيونية تتحدّث عن الأمر. ويعترف صحافيون أنهم رفضوا تغطية نشاط للتوتر العالي، كي لا يقولوا فيه عكس ما كانوا قد قالوه سابقًا «لا أريد أن أفقد مصداقيتي، أنا تابعت الموضوع وكنت مقتنعًا به ولا أريد أن أغيّر قناعاتي بناء على سياسة المؤسسة». هذا الموقف قد يكون مكلفًا للصحافي ويحرمه من امتيازات داخل المؤسسة. لكنه مضطر إلى اتخاذه إذا رغب في الحفاظ على مصداقيته.

نسأل إحدى الصحافيات إن كانت متأكدة من أن السماح لها سابقًا بمتابعة القضية، كان منطلقًا من خلفية الحرص على صحة الناس؟ فتجيب: «على الأقلّ بقناعتي أنا». وتقول صحافية أخرى، تابعت الموضوع منذ العام 2008، إنها اهتمت به لأنه كان ساخنًا في حينه. «كما أن عددًا من النواب اقترحوا إعداد حلقة خاصة عنه». وهي تعتقد بأنها كانت تقوم بدور المساهمة «في حلّ الموضوع»!.

لكن بعد تغيّر سياسة المحطة، لم توافق الصحافية نفسها على «العمل عليه» مجددًا، بمعطيات مختلفة: «لا أستطيع أن أناقض نفسي. برأيي هناك جهات معنية عليها أن توضح، وليس ضروريًّا أن أكون أنا ساعي البريد الذي سيوصل الرسالة. انسحبت من الموضوع وتولى غيري المهمة». هذا الـ«غير»، رفض خلال جولة له في المنطقة تسجيل كلّ ما قاله له أهالي المنطقة.

يتبيّن مما سبق أن الصحافيين كانوا أبرز المهمّشين في هذه القضية، وإن اعتقدوا العكس. منهم من همّش نفسه مرتضيًا مهمة ساعي البريد، ومنهم من استسلم لإدارة مؤسسته، فعمل وفق رغبتها. ومنهم من انسحب، ووقف متفرّجًا، بعدما رفض الانصياع إلى «تمنيات» القيّمين على المؤسسة التي يعمل فيها. المحظوظون هم الذين عملوا في مؤسسات لا تتعارض فيها قناعاتهم مع سياسة المؤسسة.

أمر آخر لا يجوز التغاضي عنه، هو أن الصحافيين كانوا مسيّسين بدورهم، وكثيرون منهم كانوا حريصين على تمرير الرسائل السياسية في تقاريرهم. أو يرفضون تمرير شهادات معينة في التقارير التي يعدّونها، ويرون أنها لا تخدم سياسة المؤسسة التي يعملون فيها.

خاتمة

شرحنا في هذا البحث كيف نجح أهالي المنصورية، المتضررون من مشروع مدّ خط التوتر العالي في منطقتهم، في تحويل مطلبهم إلى قضية رأي عام. وكيف طوّروا حراكهم على مدى أكثر من عشر سنوات، ليتحوّل من مشكلة عقارية، إلى قضية صحة عامة. مستخدمين كل وسائل التواصل.

نجاح المواطنين في هذا الأمر مردّه إلى التحوّلات التي شهدها الفضاء العام في العقود الأخيرة، والتي منحته قدرة على الحراك والتأثير لم تكن متوفرة له سابقًا. إذ استفاد المواطنون من التهميش الذي يعاني منه الصحافيون، وبعض السياسيين، بفعل الواقع اللبناني القائم على المحاصصة وأزمة التمثيل السياسي.

يفتح هذا البحث آفاقًا بحثية أخرى، تسلّط الضوء على معوقات ممارسة مهنة الصحافة في لبنان، أبرزها طغيان السياسة على غيرها من القضايا الحياتية. إذ غالبًا ما تتحوّل القضية الحياتية إلى مادة تجاذب سياسي، تضع الصحافي لاحقًا في موقع لا يريده لنفسه، عوض أن تحظى باهتمام إعلامي يتخطى الحواجز الطائفية والسياسية، ويرتقي إلى مستوى المسؤولية المهنية.

المراجع

كتب:

1- CHAMPAGNE Patrick, «Faire l'opinion, le nouveau jeu politique», Paris Minuit, 1990

2- DEBRAY Régis, «L'Etat Séducteur: les révolutions médiologiques du pouvoir», Paris Gallimard, 1993

3- GUSFIELD Joseph, Cité par Rieffel Rémy, «Que sont les médias?æ» Gallimard, 2005.

4- MERCIER Arnaud, «Regard sociologique sur le métier et regard critique sur ses pratiques» in «le journalisme», les essentiels d'Hermès, 2009.

5- MIEGE Bernard, «L'espace public contemporain», Paris PUF, 2010.

6- WOLTON Dominique, «Penser la Communication», Paris Flammarion, 1997.

مجلات علمية:

- «Questions de communication»: «Malades et maladies dans l'espace public», 11, 2007.

مقالات:

- «جميع الدول المجاورة وافقت باستثناء المتن، منع إقامة أعمدة التوتر العالي يواصل إهدار نحو مئة مليون دولار سنويًّا من المال العام»، المستقبل، 13 أيلول 2003.
- مخايل رلى، «خطر التوتر العالي في عين نجم يثير اعتراضًا واسعًا في مدرسة القلبين الأقدسين وعند السكان. التلامذة أعدّوا دراسات عن مدى تأثيره على صحة الإنسان جسديًّا ونفسيًّا. السؤال: أين الدولة والمسؤولون؟ ومن يحمي سلامة الناس؟»، النهار، 11 آذار 2006.
- مخايل رلى، «تحرّك احتجاجي لوقف مدّ خطوط التوتر العالي فوق منطقة المنصورية ـ عين نجم السكنية ومدارسها»، النهار، 26 آب 2008.

بيان مشترك لـ «مجلس الإنماء والإعمار» و«شركة كهرباء لبنان» صدر في 8 آب 2011.

- باسيل جبران، «باسيل أوضح ملابسات خط التوتر العالي في المنصورية»، الوكالة الوطنية للإعلام، 4 آذار 2011.
- رسالة أهالي المتن إلى وزير الطاقة عن خطوط التوتر: تأثيراتها خطيرة، المستقبل، 11 آذار 2011.
- الوكالة المركزية، 27 نيسان 2011.

مواقع إلكترونية:

http://stopht-lb.org\

24/24 Mnawar, 24/24 Mwattar.